

دور التدقيق الاجتماعي في زيادة فعالية أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

الاقتصادية: دراسة استطلاعية لآراء عينة مسيري مجمع صيدال

**The role of social auditing in increasing the effectiveness of social  
dimension responsibility in economic institutions: An exploratory  
study on the opinions of some of saidal administrators**

أكرم لعور\*، شامية بن عباس

مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية

<sup>1</sup> جامعة عباس لغرور خنشلة، akramlaoua@hotmail.Com

<sup>2</sup> جامعة عباس لغرور خنشلة، chamiasiham@yahoo.Fr

تاريخ التسليم: 2020/01/31 تاريخ المراجعة: 2020/05/30 تاريخ القبول: 2020/07/13

Abstract

الملخص

This study aims to Identify at The reality of social auditing in the Sidal complex to activate the dimensions of social responsibility, As the institutions of the Sidal Complex in the implementation of the profession of social auditing.

The study reached a fundamental result which is the adoption by the institution under study to apply the social auditing according toits accepted standards in reviewing, monitoring and evaluating the performance of the institution, which is reflected positively on the charitable, moral, legal and economic dimension of social responsibility.

**Keywords:** social auditing, social responsibility, corporate performance.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق التدقيق الاجتماعي في مجمع صيدال لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، باعتبار مؤسسات المجمع المبادرة في تطبيق مهنة التدقيق الاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية وهي اعتماد المؤسسة محل الدراسة على تطبيق التدقيق الاجتماعي وفق معايير المتعارف عليها في مراجعة ومراقبة وتقييم أداء المؤسسة، والذي ينعكس بالإيجاب على البعد الخيري، الأخلاقي، القانوني والاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية، أداء المؤسسة.

## 1. مقدمة:

يعد التطور الذي عرفته مختلف المؤسسات في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي اتجاهها حديث جعلها تهتم بتوقعات المجتمع ومتطلباته وتتعالى الأصوات من أجل حمايته واحترامه، بالرغم من أنها لم تكن موضوعاً للاهتمام من قبل، أما في الوقت الراهن فإن هذه المؤسسات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها اتجاه المجتمع لضمان استمراريتها، واعتماد رؤية جديدة قائمة على تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة إلى كل هذه التوقعات مما يحقق التوازن، التكامل والتطوير المتبادل بين المجتمع والمؤسسات، وبما يعزز الوصول إلى فكر المسؤولية الاجتماعية.

كما أنه لم يعد فكر المسؤولية الاجتماعية يقتصر على خدمة صالح المؤسسة فقط، بل امتد ليشمل الأطراف المستفيدة التي تأثر وتتأثر بالمؤسسة، من خلال تقنيات حديثة تساعد على خلق ديناميكية عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في جميع الجوانب، ومن أبرزها التدقيق الاجتماعي الذي يهتم بتدقيق وفحص مختلف البيانات الخاصة بأداء المؤسسة وفق مجموعة من المعايير متفق عليها، وتوفير المعلومات اللازمة المتعلقة بمدى التزامها بأبعاد المسؤولية الاجتماعية وتقديم مختلف التوجيهات والإرشادات التي تساهم في مساندة هاته الأبعاد في شكل تقرير نهائي.

**1.1. الإشكالية الرئيسية:** تعمل المؤسسات جاهدة في مساندة تغيرات الاقتصاد العالمي الحديث القائم على متطلبات المسؤولية الاجتماعية، من خلال دمج البعد الخيري، الأخلاقي، القانوني والاقتصادي ضمن أهدافها، وذلك بالاعتماد على آلية التدقيق الاجتماعي، من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكالية كما يلي:

**ما مدى مساهمة آلية التدقيق الاجتماعي بمجمع صيدال في زيادة فعالية أبعاد المسؤولية الاجتماعية؟**

**2.1. الأسئلة الفرعية:** نحاول في ثنايا هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، مروراً بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك دلالة إحصائية لتطبيق المؤسسة محل الدراسة للتدقيق الاجتماعي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة؟

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة؟
  - هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة؟
- 3.1. فرضيات الدراسة:** لكي يتم القيام بدراسة يراعى فيها كل من الإشكالية المطروحة أعلاه والهدف المذكور سلفا، فقد تمت صياغة الفرضية الأساسية للدراسة على الشكل التالي:
- " **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال .**"

وقد تمت تجزئتها إلى خمسة فرضيات فرعية على النحو المبين أدناه:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك دلالة إحصائية حول تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.

**4.1. أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف الآتية:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية؛
  - معرفة مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي في مختلف أنشطتها؛
  - تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتضمن التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.
- 5.1. منهج الدراسة:** تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل أبعاد المسؤولية الاجتماعية وكذا معايير التدقيق الاجتماعي، أما الفرضيات أخضعت لمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، ومعامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما النتائج تم الحصول على باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

**6.1. الدراسات السابقة:** في الآونة الأخيرة زادت الدراسات حول المسؤولية الاجتماعية في جانبها النظري والتطبيقي في المؤسسات الاقتصادية ككل الإنتاجية والخدمية. لكن الدراسة التي تربط التدقيق الاجتماعي وتأثيرها على أبعاد المسؤولية الاجتماعية قليلة جدا وهذا ما يجعل دراستنا تختلف عن غيرها، وما يزيد أيضا من أهمية دراستنا عن الدراسات السابقة لأنها جرت في مجمع صيدال، وذلك من خلال عرضنا للدراسات الآتية:

أ- مراد سكاك، فارس هباش (2009) والتي جاءت بعنوان: " دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كل من مفهوم التدقيق الاجتماعي وحوكمة الشركات والعلاقة بينهما، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لضبط مفاهيم التدقيق الاجتماعي والحوكمة، وتحليل العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والحوكمة المسؤولة اجتماعيا، توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام كبير بالتدقيق الاجتماعي كوسيلة ضرورية وإستراتيجية والأكثر ملائمة في الإطار الحديث عن الحوكمة من أجل قيادة المؤسسة نحو الفعالية والكفاءة.

ب- وهيبة مقدم، بلقاسم زايري (2013) والتي جاءت بعنوان: " المسؤولية الاجتماعية للشركات: أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تبني استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لتحسين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وارتكزت الدراسة على محورين أساسيين هما الإطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجهود بعض الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية لشركات، وتوصلت الدراسة إلى توصية أساسية مفادها تشجيع العمل العربي المشترك في مجال المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشركات؛

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

- إن موضوع دراستنا يجمع ما بين المتغيرات: التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، حيث أن الدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة ما بين هذه المتغيرات، وبالتالي يعتبر أكثر شمولاً وتفصيلاً.  
- تتميز هذه الدراسة بأنها تقترح دليلاً علمياً لكيفية دمج بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.

2. الإطار النظري للدراسة

بهدف زيادة المعرفة بموضوع الدراسة وبناء الإطار المعرفي لها، فإنه من الأهمية بمكان التطرق إلى مفهوم التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.

**1.1.2. آلية التدقيق الاجتماعي:** لا يمكن لأي مؤسسة تحقيق أهدافها إلا من خلال آليات قابلة للتوفيق بين أهدافها ومتطلبات المجتمع، والتدقيق الاجتماعي أهم أداة تستخدم للوصول إلى ذلك.

**1.1.2. مفهوم التدقيق الاجتماعي:** إن ظهور مفهوم التدقيق الاجتماعي كان نتيجة اهتمام المؤسسات والدول بالقطاع الاجتماعي الذي أصبح من أكثر القطاعات الهادفة لاستمرارية المؤسسة، وقد تعددت مفاهيمه من باحث لآخر، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 1: يوضح مفهوم التدقيق الاجتماعي

المفهوم	الباحث	
"هو عبارة عن نشاط تقييمي مستقل، يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها، من أجل خدمة الإدارة، وبالتالي فهو رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية".	المعهد الفرنسي للمراجعين	التدقيق
"عبارة عن تحليل للسياسات والتطبيقات في المجال المتعلق بتسيير الأفراد لمؤسسة ما، لتحديد الإسناد الجيد لهذه السياسات".	تورينس (torrance)	التدقيق الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (ابراهيم، 2009، صفحة 19)، (امحمد، 2014، صفحة 185)، (هباش، 20-21 أكتوبر 2009، الصفحات 10-11)، (نورالدين، 06-07 ماي 2012، صفحة 10).

من خلال ما سبق يمكن تعريف التدقيق الاجتماعي على أنه: **أداة تسييرية تقييمية ورقابية للمؤسسة، تهتم بتحليل أنشطتها والكشف عن نقاط القوة والضعف مع تحديد الانحرافات الداخلية والخارجية بها وتقديم الحلول اللازمة.**

**2.1.2. معايير التدقيق الاجتماعي:** يتم ممارسة مهنة التدقيق الاجتماعي من خلال مجموعة من

المعايير محددة ومتفق عليها وهي كالآتي: (نورالدين، 06-07 ماي 2012، الصفحات 12-13)

أ. **معايير التدقيق العامة (الشخصية):** والتي تشمل معيار التأهيل العلمي والعملية، معيار الحياد أو الاستقلالية ومعيار بذل العناية المهنية اللازمة والمسؤولية المهنية؛

ب. **معايير العمل الميداني:** ويحتوي على عدة ضوابط تتمثل فيما يلي: معيار التخطيط لمهمة التدقيق، فحص نظام الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات؛

ج. **معايير التقرير والإفصاح:** تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي بإعداد تقرير عن العمل الذي قام به المدقق والنتائج التي توصل إليها ورأيه الفني المحايد.

2.2. مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية: تسعى المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات إلى تحسين المستوى التعليمي، الثقافي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع.

1.2.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية: تعددت المفاهيم نوضح أهمها في الجدول الآتي:

الجدول 2: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

الباحث	المفهوم
الغرفة التجارية العالمية للمسؤولية الاجتماعية	"جميع المحاولات التي تساهم في مبادرة منشآت القطاع الخاص لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية".
المنظمة العالمية للمعايير	"مسؤولية المؤسسات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بشفافية والسلوك الأخلاقي".

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (زابيري، 2013، الصفحات 174-175)، (مليكة، 2018، صفحة 278).

من خلال ما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها: **التزام المؤسسة اقتصادياً، قانونياً أخلاقياً وخيرياً تجاه المجتمع، وتقديم كل ما يمكن لها السمعة الحسنة لضمان استمراريتها.**

2.2.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: حدد الباحث (Archie Carroll) أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية، والتي تتمثل: (محمد، 2018، صفحة 497)، (بورنان، 2016، الصفحات 347-350)، (مكي، 2017، الصفحات 106-107).

- **البعد الخيري:** الذي يشتمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها؛
- **البعد الأخلاقي:** التي تراعي من خلاله المؤسسات الاقتصادية الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومساها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع؛
- **البعد القانوني:** حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي لقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها؛
- **البعد الاقتصادي:** حيث تمارس المؤسسات الاقتصادية أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

3. الجانب التطبيقي للدراسة

**1.3. مجتمع وعينة الدراسة:** أمام استحالة الدراسة الميدانية على كل العاملين في "مجمع صيدال"، تم اختيار عينة بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة لعدم القدرة على تغطية المجتمع ككل، حيث تتمثل في مسيري هذا المجمع، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على العينة (65) استبانة، تم استرجاع (55) منها، غير أن عدد الاستبيانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي (50) استبانة، أي بنسبة استجابة بلغت (83%).

**2.3. أدوات الدراسة:** تتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

**1.2.3. أدوات جمع البيانات:** لأجل تحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات من خلال:

- أ. **الملاحظة:** تعد منطوق أي بحث تسمح للباحث بفحص المحيط المؤسسي، وفي هذه الدراسة تم ملاحظة أسلوب العمل، نمط التسيير وتشخيص العلاقات التفاعلية داخل المؤسسة.
- ب. **الاستبانة:** تعد الأداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات بالنسبة لمتغيرات الدراسة، كما تضمنت ثلاث محاور رئيسية، وهي:

- **المحور الأول:** متعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة؛
- **المحور الثاني:** متعلق بتطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة؛
- **المحور الثالث:** متعلق بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية، الأخلاقية، القانونية والاقتصادية)؛

قد كانت الإجابة لكل عبارة من العبارات وفق مقياس ( ليكارت ) الخماسي كالتالي:

الجدول 3: الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين

- 2.2.3. الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** حتى يتسنى لنا اختبار فرضيات الدراسة، تم إدخال البيانات إلى برنامج SPSS، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية التالية:
- أ- **المتوسط الحسابي:** وهو من مقاييس النزعة المركزية لتحديد مستوى الإجابة حول الفقرات.
- ب- **المتوسط الحسابي الفرضي:** نفرض أن العينة المدروسة لا يوجد فيها تحيز في الإجابات سواء نحو القبول أو الرفض، فيتم توسط عدد الاختيارات بالعدد 03 كمتوسط فرضي.
- ج- **الانحراف المعياري:** وهو لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

د- اختبار **Z-test**: وذلك لاختبار معاملات الدلالة الإحصائية لمعاملات التحديد المختلفة، وذلك بهدف تحديد معنوية المتغير المستقل واختبار قبول أو عدم قبول فروض الدراسة.

هـ- معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون: وهذا للكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين المتغيرين، وتتراوح درجة العلاقة بين أي متغيرين والتي يعبر عنها باصطلاح معامل الارتباط Corrélation Coefficient بين  $[-1؛+1]$ ، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من 1 فإن ذلك يعني أن الارتباط قويا جدا بين المتغيرين، والعكس صحيح.

3.3. اختبار فرضيات الدراسة: ويتم من خلال تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وقياس درجة صدق وثبات استبانة الدراسة، وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة، كما يلي:

1.3.3. تحليل المحور المتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة: وهي كالتالي:

الجدول 4: يوضح البيانات الشخصية لعينة الدراسة

البيانات الشخصية	المواصفات	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	32	64
	أنثى	18	36
	المجموع	50	100
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	19	38
	من 30-40 سنة	16	32
	أكبر من 40 سنة	15	30
	المجموع	50	100
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	14	28
	من 10 إلى 20 سنة	20	40
	أكبر من 20 سنة	16	32
	المجموع	50	100
المنصب	إطارات	18	36
	عمال التحكم	15	30
	عمال التنفيذ (التصنيع- موزعين)	17	34
	المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:



- ✓ إن عينة الدراسة مكونة من 50 فرداً، منهم 32 ذكر و18 إناث، حيث بلغت نسبة الذكور 64%، في حين قدرت نسبة الإناث حوالي 36%، وهي أقل من نسبة الذكور؛
- ✓ يوجد تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، حيث أن الفئة الأكثر تكراراً في عينة الدراسة هي الفئة السنوية (أقل من 30 سنة) و قدرت بنسبة 38 %، تليها الفئة السنوية من (30-40 سنة) بنسبة 32%، وأخيراً الفئة السنوية (أكبر من 40 سنة) بنسبة 30%؛
- ✓ يوجد تباين في سنوات الخبرة بعينة الدراسة، حيث أن الفئة الأكثر تكراراً في العينة المدروسة هي الخبرة بين (10 إلى 20 سنة)، و قدرت بنسبة 40%، تليها الخبرة (الأكثر من 20 سنة) بنسبة قدرت بـ 32%، وأخيراً أصحاب الخبرة الأقل من 10 سنوات بنسبة 28%؛
- ✓ إن أغلبية أفراد العينة من حيث المنصب هم فئة الإطارات الإدارية حيث بلغ عددهم 18 فرد بنسبة 36%، ثم تليها أفراد من فئة عمال التنفيذ الذين بلغ عددهم 17 بنسبة 34%، أما في الأخير أفراد العينة من فئة عمال التحكم بلغ عددهم 15 فرداً بنسبة مئوية بلغت 30%.

### 2.3.3. صدق وثبات استبانة الدراسة:

أ. الصدق البنائي: يعتبر احد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لعبارة الاستبانة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 5: يوضح معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المجال	معامل الارتباط *بيرسون*	القيمة الاحتمالية sig
1	البعد الخيري	0.90	*0.000
2	البعد الأخلاقي	0.92	*0.000
3	البعد القانوني	0.87	*0.000
4	البعد الاقتصادي	0.87	*0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن: جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة ذات دلالة إحصائية، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة.

ب. ثبات الاستبانة: يقصد به أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ولقد تحققنا من ثباتها من خلال طريقة Cronbach's Alpha Coefficient وذلك كما يلي:

الجدول 6: قياس الثبات والصدق الذاتي للاستبانة

المحاور	عدد العبارات	الثبات	الصدق الذاتي الفاكرونباخ/√
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	08	0,965	0,982
قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	08	0,964	0,981
المجموع	16	0,9645	0,9815

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه: أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0,985 ، والصدق الذاتي للاستبانة ككل بلغ 0.990 وهي قيم جيدة من الناحية الإحصائية، وكذلك فإن معاملات ألفا كرونباخ والصدق الذاتي لجميع المحاور مقبولة إحصائياً، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، وبالتالي صلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

**3.3.3. قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة:** حتى يتسنى لنا وصف الدراسة بصورة كاملة ومفصلة وجب أن يتم تنظيم وتلخيص ووصف البيانات وصفاً كمياً، وذلك من خلال أداتين وهما: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 7: يوضح قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة

المحور	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	وظيفة التدقيق الاجتماعي واضحة لدى العاملين بالمؤسسة.	3,96	1,386
	تلتزم مؤسستكم بتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطتها المختلفة.	4,10	0,908
	عملية تدقيق الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بالمؤسسة تتم بصفة مستمرة.	4,00	1,184
	تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها (معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني، معايير التقرير والإفصاح).	4,02	0,836
	تقوم المؤسسة بإشراك عمالها في عملية التدقيق الاجتماعي.	3,74	1,502
	تمتاز المعلومات المقدمة من قبل مصلحة التدقيق الاجتماعي بالشمولية والفاعلية.	3,96	1,223
	يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه المتعاملين معها.	3,82	1,212
	نتج عن ممارسة التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم إيرادات مختلفة وفي جميع المجالات	3,92	1,055
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة		<b>3,94</b>	<b>1,163</b>
3	تقوم المؤسسة بدعم الأنشطة الخيرية بالمجتمع.	3,94	1,282

1,675	3,72	تساهم المؤسسة في مواجهة الأزمات والمشاكل الاجتماعية.
<b>1,4785</b>	<b>3,83</b>	<b>البعد الخيري</b>
1,235	3,90	تلتزم المؤسسة في أنشطتها الإعلانية عما تقدمه من سلع وخدمات، بالمعايير الأخلاقية فيما تقدمه من معلومات عن منتجاتها للمستهلكين.
1,400	3,78	تقوم المؤسسة بتحكم والسيطرة على المواد التي تسبب أضرار للمستهلكين، ومنع استخدامها وإرشاد المستهلك عن طريق نشرات التوعية.
<b>1,3175</b>	<b>3,84</b>	<b>البعد الأخلاقي</b>
1,796	3,80	تلتزم المؤسسة عمالها بالامتثال لقوانين العمل.
1,398	3,90	تمارس المؤسسة أنشطتها ضمن القوانين والتشريعات التي تستهدف الحفاظ على البيئة.
<b>1,597</b>	<b>3,85</b>	<b>البعد القانوني</b>
1,658	3,66	تساهم المؤسسة في توفير وانتقاء مناصب عمل لأفراد المجتمع.
1,469	3,80	تساهم المؤسسة من خلال ما تقدمه من ضرائب في زيادة الدخل الوطني الإجمالي.
<b>1,5635</b>	<b>3,73</b>	<b>البعد الاقتصادي</b>
<b>1,493</b>	<b>3,81</b>	<b>قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية، الأخلاقية، القانونية والاقتصادية)</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

✓ **المحور الثاني للدراسة** والذي مفاده " قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة"، قدرت قيمته المركزية ب(3,94) وبانحراف معياري قدر ب(1,163) وبالتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة لصالح موافق واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول المتغير المستقل " التدقيق الاجتماعي"، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول تطبيق المؤسسة لآلية التدقيق الاجتماعي؛

✓ **المحور الثالث للدراسة** والذي مفاده " تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية)"، قدرت قيمته المركزية ب(3,81) وبانحراف معياري قدر ب(1,493)، وبالتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة لصالح موافق واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويشير ذلك إلى أن

هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول مساهمة المؤسسة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛

**4.3.3. اختبار فرضيات الدراسة:** تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع لاختبار فرضيات الدراسة وإيجاد الدلالة الإحصائية للفروض الموضوعية، من خلال ما يلي:

**1.4.3.3. اختبار فرضية الدلالة الإحصائية لتطبيق المؤسسة محل الدراسة للتدقيق الاجتماعي:** تم استخدام اختبار (z- test for single sample) ذلك لتأكد من وجود دلالة إحصائية، في إجابات الأفراد حول تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول 8: قياس الدلالة الإحصائية لتطبيق المؤسسة محل الدراسة لتدقيق الاجتماعي

z- test for single sample		العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3	العبارة 4	العبارة 5	العبارة 6	العبارة 7	العبارة 8
N		50	50	50	50	50	50	50	50
Paramètres normaux <sup>a,b</sup>	Mo yen ne	3,96	4,10	4,00	4,02	3,74	3,96	3,82	3,92
	Ec art- typ e	1,177	,953	1,088	,915	1,226	1,106	1,101	1,027
Différences plus extrêmes	Ab sol ue	0,254	0,258	0,241	0,218	0,244	0,234	0,245	0,271
	Pos itiv e	0,189	0,172	0,179	0,149	0,152	0,173	0,142	0,149
	Né gat ive	-,254	-,258	-,241	-,218	-,244	-,234	-,245	-,271
z- test		<b>1,793</b>	<b>1,826</b>	<b>1,704</b>	<b>1,542</b>	<b>1,725</b>	<b>1,658</b>	<b>1,732</b>	<b>1,917</b>

Signification asymptotique (bilatérale)	0,003	0,003	0,006	,017	0,005	0,008	0,005	0,001
<b>Z=1.737</b>								
a. La distribution à tester est gaussienne.								
b. Calculée à partir des données.								

**Source:** Préparé par des chercheurs sur la base des résultats du programme SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- ❖ استخراج قيمة (Z) الجدولية: كون أن عينة الدراسة اكبر من (30)، ومن خلال المزوجة بين قيمة مستوى المعنوية المقدر ب(0,05)، وبين قيمة Z المحسوبة المقدر ب(1.737)، ونظرا لاستخدام التوزيع الطبيعي في الدراسة تم الاعتماد على جدول التوزيع الطبيعي المعياري في تحديدها والتي قدرت ب(0,4599)؛
- ❖ التحليل الإحصائي: من خلال نتائج الجدول رقم (06) يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني من محاور الدراسة اكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر ب(3,94) وبتباين معياري قدر ب(1,163)، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي، ويؤكد ذلك قيمة (Z) المحسوبة المقدر ب(1.737) وهي دالة عند درجات حرية (49) ومستوى معنوية مقدر ب(0,05)، إذن المؤسسة تلتزم بتطبيق التدقيق الاجتماعي؛
- ❖ القرار: إن نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي مفادها "هناك دلالة إحصائية لتطبيق المؤسسة محل الدراسة لتدقيق الاجتماعي"، والتي قدرت في اختبار (Z) ب (1.737) وهي أكبر من قيمتها الجدولية المقدر ب(0,4599) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الأولى لدراسة؛
- ❖ التفسير الاقتصادي: استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول: أن المؤسسة محل الدراسة تستخدم التدقيق الاجتماعي كأداة في فحص أدائها من خلال فحصها لمختلف الوثائق والمستندات الخاصة بالمؤسسة وفق معايير متعارف عليه وبصفة مستمرة، كما تستخدم المؤسسة هذه الأداة في مراقبة مسؤوليتها تجاه عمالها والمجتمع للكشف عن متطلباتهم واحتياجاتهم بما يخدم الصورة الحسنة لها من جهة، وكسب ثقة وولاء المتعاملين معها.

2.5.3.3. اختبار فرضيات الدلالة الإحصائية حول العلاقة بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد المسؤولية الاجتماعية: تم استخدام معامل الارتباط الخطي لتأكد من وجود دلالة إحصائية في إجابات الأفراد حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية، الأخلاقية، القانونية والاقتصادية)، وذلك من خلال تحليل ارتباط المتغير المستقل مع أبعاد المتغير التابع، الموضح في الجدول الآتي:

الجدول 9: قياس العلاقة الإحصائية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

Corrélations		
الحوار الثاني مع المحاور الثالث		
علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	Corrélacion de Pearson	0,9025**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	50
علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	Corrélacion de Pearson	0,92**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	50
علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	Corrélacion de Pearson	0,879**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	50
علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	Corrélacion de Pearson	0,8745**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	50
العلاقة الإحصائية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.	Corrélacion de Pearson	0,894
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (06) يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني أكبر من المتوسط الفرضي المقدر بـ (3,94) وبانحراف معياري قدر بـ (1,163)، كذلك قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث أكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر بـ (3,81) وبانحراف معياري قدر بـ (1,493)، هذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن درجة العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي

بالمؤسسة محل الدراسة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد ذلك قيمة معاملات الارتباط المحصورة بين 80% إلى 95% حيث قدر معامل الارتباط العام ب(89,4%)، وهذا يعني انه توجد علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي انه كلما زاد الالتزام بتطبيق التدقيق الاجتماعي زاد تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية أيضا؛

❖ **القرار:** أن نتائج اختبار الفرضيات التي مفادها هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير

المستقل (التدقيق الاجتماعي) والمتغير التابع (أبعاد المسؤولية الاجتماعية)، كان كما يلي:

- الفرضية الفرعية الثانية لدراسة والتي مفادها " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,9025) أي 90,25%، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره(0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

- الفرضية الفرعية الثالثة لدراسة والتي مفادها " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,92) أي 92%، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره(0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

- الفرضية الفرعية الرابعة لدراسة والتي مفادها " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,879) أي 87,9%، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره(0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

- الفرضية الفرعية الخامسة لدراسة والتي مفادها " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,8745) أي 87,45%، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره(0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول انه: توجد درجة

ارتباط قوية بين متغيري الدراسة وهذا يرجع إلى فعالية فحص ومراجعة وثائق ومستندات، ونظام الرقابة الممارس من قبل المؤسسة في تحسين جودة حياة المتعاملين معها في إطار أخلاقي، وتعزيز الأنظمة القانونية المعمول بها في المؤسسة، كما يساهم الالتزام بالتدقيق الاجتماعي بالمؤسسة في الكشف عن نقاط القوة والضعف بها، والذي بدوره يمنح لها فرص تحقيق عوائد

مختلفة، وعلى سبيل المثال: فان التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة يساهم في الكشف عن انخفاض القدرة الإنتاجية وتحديد أسباب هذا الانخفاض، والذي قد يعود إلى تراجع كفاءة أداء العاملين بسبب متطلباتهم ومعالجة هاته الأسباب، وهذا يفسر العلاقة الطردية والقوية بين المتغيرين.

#### 4. خاتمة:

إن الاهتمام بآلية التدقيق الاجتماعي من قبل المؤسسات الاقتصادية، يعد من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسة الحديثة في أدائها لمواكبة متطلبات العصر الحديث، حيث يساعدها على إيجاد معايير ومقاييس شاملة لزيادة فعالية أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وفي رفع قدرتها على توفير مصالح الفئات المختلفة، وضع القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقات بين جميع أطرافها في المجال الاجتماعي.

بعد تحليل و تفسير البيانات والمعطيات واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج على النحو التالي:

- أكدت البيانات والتفسيرات وجود اهتمام من قبل مجمع صيدال على المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة: اقتصادية، قانونية، أخلاقية وخيرية تجاه المجتمع، وتقديم كل يمنح لها السمعة الحسنة لضمان استمراريتها، وأيضاً زيادة الوعي لمسيرى المجمع في ممارسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها (معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني، معايير التقرير والإفصاح)؛
- التزام المجمع بتطبيق التدقيق الاجتماعي، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.94)، وهي قيمة مقبولة، وذلك كأداة رقابية تشجع المجمع على الالتزام بمسؤولياته اتجاه المتعاملين معه.
- اهتم المجمع بتطبيق كافة أبعاد المسؤولية الاجتماعية بدرجات ومستويات ايجابية متفاوتة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمجموع أبعاد المسؤولية الاجتماعية (3.81). لقد كان أعلى مستوى تطبيق من نصيب البعد القانوني بمتوسط حسابي (3.85) ثم يليه البعد الأخلاقي (3.84) يليه البعد الخيري (3.83) وأخيراً البعد الاقتصادي (3.73).
- أظهرت النتائج والتحليلات حصول البعد القانوني على أعلى مستوى تطبيق، ويعود ذلك لالتزام مسيرى المجمع وعماله بالامتثال لقوانين العمل، مع ممارسة أنشطته ضمن القوانين والتشريعات التي تستهدف الحفاظ على البيئة.
- فيما أظهرت النتائج أن اقل مستوى تطبيق كان من نصيب البعد الاقتصادي، لان مساهمة المجمع في توفير وانتقاء مناصب عمل لأفراد المجتمع، وكذا نسبة الضرائب المساهمة في



- زيادة الدخل الوطني الإجمالي مقبولة على العموم، وعلى المجمع العمل على تحسين هذا البعد لأنه أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- أكدت النتائج على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التدقيق الاجتماعي وتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المجمع.
- وخلصت الدراسة لعدة توصيات كالتالي:
- ✓ ضرورة أن يسعى مجمع صيدال للعمل على تطوير مستوى أدائها كهدف استراتيجي، مع تدعيم النصوص القانونية في التشريع الجزائري للتعريف بمهنة التدقيق الاجتماعي؛
  - ✓ ضرورة وضع أطر قانونية مهمتها مراقبة مدى التزام المؤسسات بأبعاد المسؤولية الاجتماعية ومدى الوفاء بها؛
  - ✓ تأسيس وحدات إدارية وقانونية بالمؤسسات تكون مهمتها الالتزام المؤسسي بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تخصيص ميزانية خاصة مستقلة لتدعيم أنشطتها؛
  - ✓ ضرورة قيام الدولة بتسهيل الإجراءات المرتبطة بأداء مهنة التدقيق الاجتماعي، وتوفير محفزات نظامية للمؤسسات على ضوء تميزها في تحقيقها لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية؛
  - ✓ تحليل وتقييم تجارب المؤسسات الكبرى التي تعتمد التدقيق الاجتماعي كوسيلة تسيير ورقابة.
5. قائمة المراجع:

- نور الدين، أحمد، قايد. (ماي 2012). دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات. ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري. بسكرة. جامعة محمد خيضر.
- ابراهيم، ايهاب، نظمي. (2009). التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. الأردن: مكتبة المجتمع العربي.
- بن الدين، امحمد. (2014). أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الحقيقة. 30. 180-204.
- تونسي، امنة؛ بورنان، ابراهيم. (2016). المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات. 27. 333-360.

- بوطيبة، عبد الرحمن؛ مكي، هشام.(2017). القياس المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. 04. 103-118.
- علالي، مليكة. (2018). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. 22. 273-296.
- بلقايد، محمد، جواد؛ سعيداني، محمد.(2018). اشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات. مجلة اقتصاديات المال والاعمال. 06. 492-507.
- سكاك، مراد؛ هباش، فارس.(أكتوبر2009). دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي. ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية. سطيف. جامعة فرحات عباس.
- مقدم، وهيبة؛ زايري، بلقاسم.(2013). المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية. مجلة دفاثر الاقتصادية. 07. 172-192.